

الفصل الثالث

ماء على
جلابيب بيضاء

obeikandi.com

العبرة إلى الأطراف والتطرف وأشياء أخرى

لم يكن صعباً أن أجد في معاجم اللغة تعريفاً للتطرف والوسط، وأظنه أيضاً لن يكون صعباً إذا ما حاولنا نحن من خلال نظرتنا لواقعنا أن نضع تعريفاً أو مفهوماً مجتمعياً لتلك اللفظية.

التطرف في اللغة هو: لفظ مشتق من «الطرف» أي الناحية، أي منتهى كل شيء، وتطرف في لسان العرب يعني «أتى الطرف» وجاوز حد الاعتدال وابتعد عن «الوسط». إذاً باختصار فإن التطرف هو التحي، تجاوز حد الاعتدال: أي البعد عن الوسط.

ما سبق هو التفسير اللغوي، والذي أظن أنه لن يتناقض كثيراً مع محاولة تعريفنا أو تلمسنا لحضور هذين المعنيين في مجتمعاتنا. في ظني أن أخطر ما يمكن أن يهدد مجتمعاً من المجتمعات أن يصاب في منطقة الوسط، وذلك عندما تتحول منطقة الوسط والاعتدال فيه إلى منطقة طاردة نحو أطراف المجتمع، وفي هذا السياق، فإن هجرة أبناء المجتمع إلى أطرافه هو إضعاف أكيد لبنية هذا المجتمع.

في ظني أيضاً — وبعض الظن صحيح — أن قوة المجتمعات تقاس بعمودها الفقري — سياسياً وديموغرافياً واقتصادياً — وهذا العمود الفقري هو منطقة الوسط، بمعنى أنه كلما كانت سياسات وسلوكيات ومواقف واقتصادات المجتمع تتركز في منطقة الاعتدال وعدم الغلو والتجاوز، كلما كان ذلك

دليل صحة وقوة لهذا المجتمع. وكلما كان الأمر عكس ذلك، فإن ذلك دليل لا ريب فيه على أن المجتمع يواجه أزمة، تتفاوت حدتها وخطورتها بدرجة هجر منطقة الوسط والهجرة نحو الأطراف.

الإرهاب والإدمان هما وجهان لعملة واحدة، وهما نتيجة لهجرة المنتمين لهما إلى تلك الأطراف، كذلك التزمت والانفلات، التسول والسرقة، الغنى الفاحش والفقر المدقع، كل تلك المتناقضات هي أبناء حالة انهيار الوسطية والاعتدال في المجتمع. عندما يضطر الشباب أن يترك منطقة الاعتدال في المجتمع، أو يطرد منها، فإنه يهاجر إلى أحد أطراف المجتمع، وهذا الطرف الذي يهاجر إليه يمكن أن يكون طرف الإرهاب أو طرف الإدمان، الدوافع التي تدفع هؤلاء الشباب إلى هذه الأطراف تكاد أن تكون واحدة، ولكن تتدخل عوامل أخرى محيطة هي التي تحدد أي طرف متجاوز يتم تسكين هذا الشاب فيه. كذلك فإن حالة العري التي تقابلها حالة الاختفاء والتمترس وراء كل ما يمكن من ثياب وسواتر، هي نتاج لعوامل الطرد التي تدفع بأولئك الفتيات والنساء إلى الهجرة إلى طرف التعري أو التخندق.

باختصار فإن غياب الوسطية، التي تعني العدل والسماحة عن المجتمع، تدفع بأبنائه إلى الهجرة إلى أطرافه، ويدفع ثمن ذلك المجتمع بكل عناصره، هذه الحالة من الهجرة من الوسط إلى أطراف المجتمع لها عوامل متعددة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وهذه العوامل منها أيضاً ما هو داخلي وما هو خارجي. ولكن العنصر الغالب والحاضر دائماً في كل هذه العناصر هو الإحساس بغياب العدالة وغياب الإحساس بالحضور والمشاركة. ويمكننا ببساطة ودون أن نفرط في التفاصيل الكثيرة أن نلمس تطبيق هذا الغياب للعدالة وذلك التغييب للمواطن في كل العناصر التي ذكرناها من قبل، داخلياً وخارجياً.

فغياب العدالة الاقتصادية في المجتمعات، وغياب العدالة السياسية، والحرمان من حق المشاركة في القرار، والتغيب الفكري والسياسي، كل هذه الآثام تتحملها نظم الداخل، السياسية والاجتماعية والثقافية، وبعض من القوى الخارجية التي تمارس أقصى أنواع الظلم في ممارساتها تجاه المنطقة.

كل هذه العوامل جميعاً لا تفعل شيئاً إلا خلق حالة من اليأس لدى أبناء المجتمع تجعلهم يكفرون بالعدالة والسماحة، ولا يجدون رداً مناسباً على هذه الحالة إلا بالهجرة إلى الأطراف المختلفة بتناقضاتها، ويتحول المجتمع إلى حالة انقسام حادة، مواجهة منتظرة في أي لحظة، وهذه الحالة من المواجهة أو الصدام المتوقع لن يجد المجتمع وقتها منطقة فيه قادرة على امتصاصه، لأن المنطقة الوحيدة المؤهلة للقيام بهذا الدور هي منطقة وسط المجتمع التي هجرها أهله وكفروا به.

قد يبدو ما فات وكأنه حالة من التفلسف أو الهلوسة الكلامية، ولكن إعادة قراءة تلك الهلوسات ومحاولة تطبيقها على واقعنا، يمكن أن تقود إلى نتيجة تقول إنها ليست هلوسات ولكنها كابوس يملك من مقومات الواقع الكثير، ولن يكفي التمني أن يحول دون تجنب نتائج هذا الكابوس، ولكن إدراك هذه الحالة والتعامل معها من قبل النخب الحقيقية في المجتمع، واستعادة روح الحوار الجاد والحقيقي، قد يكون هذا بداية لإعادة الأمل لأبناء المجتمع للعودة من مهاجرهم في الأطراف إلى الوسط.

* * * *

ولا يزال النفاق يفرز إرهاباً

النفاق والغباء والظلم وسوء الفهم وسوء النية وسوء التربية وسوء المجتمع، كل هذه الصفات وغيرها تصلح أسباباً لتفسير تزايد الرذعة الارهابية عالمياً، وإسلامياً على وجه الخصوص. نجح «المجاهدون» الجدد في تلطيخ وجه الحضارة الإسلامية بمزيج من الدم والبارود. نجح نتاج النفاق والغباء في المجتمعات الإسلامية من «مجاهدي» هذه الأيام في تشويه صورة الجهاد ومفهومه ومضمونه. وما هي دماء أبرياء تسفك على أرض الله بيد من يدعون أنهم المجاهدون في سبيل الله، وما هم إلا إفراز تعيس لأمراض مجتمعات وعصر.

باتت عادة أصيلة لدينا أن نرى أعراض المرض تنخر في أجسادنا وأجساد مجتمعاتنا، ولا نملك إلا أن ننظر لها في بلادة غير مبالين. نشترك جميعنا في هذا، سلطة وقوى سياسية واجتماعية ومثقفين، بل يزداد الأمر بشاعة وعبثاً عندما ينخرط كل هؤلاء أو بعضهم في مرحلة ما لينافقوا تلك التيارات التي اختطفت الدين رهينة، ورفعت كل أدوات الترهيب بدءاً من التكفير وحتى الاغتيال في وجه كل من حاول نقاشها أو دفعها عن غيها. هذه حقيقة غضضنا الطرف عنها لسنوات طويلة في بلادة — أيضاً نحسد عليها. وامتألت الساحة بأصوات بربرية لعنف هذه التيارات، بل سعت بعض قوى سياسية للمهادنة والتنسيق معها، ووجدت من رجال أعمال غطاءً اقتصادياً هائلاً لها، وتورط سياسيون ومسؤولون في دعم أو غض الطرف عن هذه التيارات

وممارساتها. ولم يتخلف عن ركب النفاق الاختياري هذا عدد لا بأس به من المثقفين — أو أذعياهم — والكتاب، باحثين مبررين لتوجهات لم تجد صعوبة أن تترجم فيما بعد إلى سلوك إرهابي دفع ثمنه أبرياء من دمائهم التي سألت، ليس فقط في استنبول مؤخراً ولا الرياض قبلها بأيام، ولكنها بدأت منذ زمن أطول عندما مارست هذه الجماعات إرهابها في شوارع وحوارات مدن مصر والجزائر. الجماعة الإسلامية المصرية اكتشفت حقيقة الخطأ الذي وقعوا فيه سنين طويلة، أريقت فيه دماء أيضاً كثيرة، وهذا الاكتشاف حتى لو كان متأخراً، إلا أن الاكتشاف المتأخر أفضل كثيراً من العناد والشبث على الخطأ. يقول قادة الجماعة الإسلامية تعليقاً على تفجيرات الرياض التي وقعت في مايو (أيار) ٢٠٠٣ «لقد جاءت هذه التفجيرات لتلقي مزيداً من اللبس والغموض حول مشروعية الجهاد ضد المحتلين من ناحية، والعمليات الإرهابية ضد المدنيين والأجانب من ناحية أخرى (...). إن هذه العمليات وأشباهها تؤدي وتساعد على الخلط المتعمد بين الجهاد لدفع المظالم، والإرهاب المرادف للظلم (...). علينا أن نذكر كل من قام بهذه التفجيرات ومن ينوي القيام بمثلها أنهم يقدمون بلادهم غيمة باردة لأعداء الإسلام».

هذه شهادة ورؤية من شاركوا من قبل في عمليات دفع المجتمع كله ثمنها، ودفعوا هم أيضاً الثمن. فهل هذه الشهادة كافية للساترين في مواكب نفاق مثل هؤلاء الإرهابيين للإعلان عن موقف واضح، والتوقف عن الدعم المنظور وغير المنظور سياسياً واقتصادياً وإعلامياً وتبريراً لهؤلاء الإرهابيين. هم أبناء المجتمع وأبناء أمراض المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هم مسؤولة الجميع، وأول مشاهد العلاج لهذا المرض هو مواجهتهم بحقيقتهم والتوقف عن الخوف منهم أو نفاقهم، وبالتوازي البحث

عن الأسباب التي أدت إلى دفع هؤلاء للسير في هذا الطريق. لست أدري إلى متى يمكننا أن نقف مدافعين بجد عن نبذ قهمة الإرهاب عن الإسلام أمام العالم كله إذا ما ظل نفر منا يسعدون برؤية دماء الأبرياء، مسلمين وغير مسلمين، تجري لتلطخ حضارتنا وتاريخنا، وتصادر علينا مستقبلنا.

في أعقاب انفجارات استنبول أستطيع أن أتخيل شبح ابتسامة — رغم ملامح الحزن المرسومة — على وجه الرئيس الأميركي جورج بوش وهو يواجه المتظاهرين ضده في لندن ولسان حاله يقول «ألم أقل لكم؟!». وأظن أن كثيراً من هؤلاء المتظاهرين يمكن أن يكونوا قد نظروا إلى دماء الضحايا على شاشات التلفزيون ثم طووا لافتاتهم عائدين متممين «معك حق». رواية من السيرة النبوية تقول إن صحابياً يدعى أبو دجاجة في يوم أحد، وبينما كانت الحرب دائرة والسيوف تنال من الرقاب والسهام تحترق الصدور، وإذا به يرى فارساً ملثماً يحث المقاتلين من الكفار ويحمسهم، فاتجه إلى الفارس بسيف رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان في يده، وهم ليضربه به، فسمع ولولة، فعلم أنها هند بنت عتبة فقال «أكرمت سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أضرب به امرأة»، أي أن هذا الصحابي رفض أن يضرب امرأة تحمس الكفار على القتال، فكيف إذا كانت امرأة عادية من المدنيين أو طفلاً أو شيخاً، أو عائلة آمنة نامت تحت سقف منزلها تنتظر بداية نهار جديد لم يأت قط. رحم الله أبا دجاجة، ورحمنا الله من سافكي الدماء ومنافقيهم.

* * * *

الإسلام السياسي وشرعية غض الطرف

الحضور الكثيف واللافت للنظر في جنازة وعزاء مصطفى مشهور المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين (المحظورة) طرح تساؤلاً مهماً حول مفهوم شرعية القوى السياسية. قدر البعض حجم من شارك في الجنازة بعشرين ألفاً، وبالغ بعض الإخوان في تقديرهم بنصف مليون. سواء انخرنا للتُهوين أو التهويل في حجم المشاركة، إلا أنه في كل الأحوال فإن أية مشاركة ما بين هذين التقديرين في هذه المناسبة المرتبطة بجماعة «غير شرعية» و«محظورة» قانوناً تتطلب منا التوقف في محاولة للفهم وإعادة النظر في مفهوم الشرعية — وذلك ضمن العديد من المفاهيم التي تتطلب مراجعة وتحديداً جديداً ومختلفاً في حياتنا بكل تفاصيلها — فهذه الجماعة — التي اختلف معها سياسياً — والتي هي بحكم القانون «محظورة» حظيت في هذه المناسبة بالعديد من الشواهد التي تتناقض مع عدم شرعيتها.

فقد حظيت الوفاة والجنازة والعزاء بقدر كبير من الاهتمام الإعلامي والحماية الأمنية. والسرداق الذي لم يحمل سوى اسم مصطفى مشهور مجرداً من وصفه بالمرشد كان على مدخله منصة جلس فيها معظم أعضاء مكتب الإرشاد «الحاكم» للجماعة. وغص السرداق بآلاف تراوحت أعمارهم ما بين العشرينات في القاعة، والسبعينات والثمانينات في المنصة، وما بين تقييل الأيدي والأكتاف والرؤوس. فبين أعضاء الجماعة بدت ملامح قوة سياسية موجودة تحظى بشرعية الوجود على الأرض، وبالتمثيل في البرلمان، في الوقت

الذي يحظرها القانون ويتزعم عنها شرعيتها، وفي ذات الوقت يسبغ عليها النظام الحماية الأمنية دون استفزاز، وهو تصرف سياسي حكيم من الطرفين ولهم مقر معلوم للجميع.

هذا التناقض يطرح أهمية إعادة النظر في آلية المنع والمنح التي تسود الأنظمة العربية — حيث توجد أحزاب — في علاقتها مع القوى السياسية المختلفة، وتطرح التساؤل حول الأسباب التي على أساسها تمنع الشرعية أو تمنح، وهل الدوافع هي دوافع المصلحة العليا بالأساس أم للتعارض مع الدستور أم الخشية أو عجز القوى السياسية التقليدية عن مواجهة القوى السياسية الإسلامية؟

يمكن وصف وضع تيار الإسلام السياسي في المنطقة بشكل عام بأنه لا هو غائب عن الساحة ولا هو حاضر بحرية، لا هو مقيد ولا هو مطلق السراح، هو المع والضد معاً. ووسط كل هذا تظل العلاقة الحاكمة بين قوى الإسلام السياسي والأنظمة العربية هي علاقة الفر والكر، وبين قوى الإسلام السياسي والقوى السياسية الأخرى علاقة الانتهازية السياسية من الطرفين.

الإخوان المسلمون — الجماعة المهمة في حركات الإسلام السياسي المعاصر — هي نموذج يصلح للتطبيق عليه، فمنذ عام ١٩٥٤ نزعت عن الجماعة شرعيتها ودخلت في مواجهة مع النظام انتهت بأزميتين كبيرتين — سماهما الإخوان محنتين — عامي ١٩٥٤ و١٩٦٥.

وخرجت الجماعة بصفقة مع الرئيس السادات، لكنها لم تصل إلى حد منح الجماعة شرعيتها القانونية مرة أخرى، ولكنها اكتسبت حرية الحركة والعمل

واستخدمها النظام في بعض من معاركه، واستفادت الجماعة من تلك العلاقة ولكن ظل سيف الشرعية مسلطاً على رقبة الجماعة، ووصلت إلى البرلمان عدة مرات في إطار تحالف مع قوى سياسية في علاقة حكمتها الانتهازية السياسية من الطرفين. وسارت العلاقة في إطار الكر والفر، وتحت مظلة شرعية غرض الطرف من قبل النظام، واستغلال المساحات المتاحة من قبل الجماعة. وبرغم التصييق الأخير على الجماعة، والذي بدأ منذ حوالي عشر سنوات عندما اهتمت الجماعة بالعمل ضد النظام، إلا أن استمرار حضورها وقدرتها على الوجود يطرحان مرة أخرى التساؤل عن حضور أو بالأحرى غياب القوى السياسية الأخرى التي عجزت حتى الآن عن ملء الفراغ السياسي في الشارع العربي.

إعادة النظر في مفهوم شرعية القوى السياسية هي أحد الهموم التي ينبغي أن تطرح للنقاش في هذه المرحلة، على أن يكون الحاكم الرئيسي لهذه الشرعية هو عدم مصادرة الاجتهادات المختلفة بما فيها الاجتهاد الإسلامي، وبالتالي ووفقاً لهذا المفهوم نفسه فإنه لا يحق لقوى الإسلام السياسي أن تمارس العمل السياسي بمفهوم الحق الإلهي، فهم أصحاب اجتهاد وضعي وإنساني، وأن تكون الممارسة وفقاً لقواعد اللعبة السياسية المتفق عليها في المجتمع

* * * *

(١)

تساؤلات حول حدود الإلزام

خرج علينا من يدعي أنه المنسق الإعلامي لمؤسسة «سحاب» التي توصف بأنها تابعة لتنظيم القاعدة ليبشرنا بقوله إن شريطاً جديداً «لرئيس» تنظيم القاعدة أسامة بن لادن سوف يصدر قريباً قبل عيد الأضحى، وأن هذا الشريط سوف «يعد حدثاً تهمز له المنطقة»، وعندما يأتي الحدث فإن «الشريط سوف يث على قناة الجزيرة الفضائية».

منذ سنوات طويلة — أظن بعضنا ما زال يذكرها — كانت تجوب شوارع المدن سيارات تحمل فوقها ميكروفوناً عالي الصوت لتعلن عن فيلم هندي جديد دائماً هو أقوى من «سانجام»، ولم أعرف أبداً وحتى الآن ما هي قوة «سانجام» الذي ظل مقياساً ثابتاً لسنوات عديدة لقوة الأفلام. تطورت وسائل الدعاية والإعلان ودخلت إلى السوق أشكال جديدة ساعد عليها التطور التكنولوجي الهائل، خاصة في مجال الاتصالات، ولكن فيما يبدو تطورت الوسائل وتراجعت الأفكار والثوابت.

عندما قرأت هذا التصريح الفج لمسؤول مؤسسة «سحاب» استحضرت تلك الصورة القديمة، واستحضرت معها الأساليب الحالية للدعاية والإعلان عن الألبومات الجديدة لطربي هذه الأيام، وهي الأساليب التي تبدأ مع خبر

صغير يمرره محر مجهول في صحيفة مجهولة أو غير مجهولة عن الاستعدادات للألبوم الجديد، وتصل إلى حد افتعال حكايات مزيفة تصل إلى حد الخطف أو الاختفاء أو قصص حب وعشق مفتعلة ترتبط بالمغنية أو صاحبة الألبوم ليدور اللغط والحوار حوله أو حولها، وهو أسلوب يضمن انتشاراً للألبوم قبل صدوره. وما بين هاتين الطريقتين تتناثر أساليب أخرى متمثلة في الحوارات الصحافية أو مقاطع من الفيديو كليب، كل هذه الأساليب لتمهد لظهور الألبوم الجديد. وفيما يبدو فإن أسامة بن لادن أو «مدير أعماله» في مؤسسة «سحاب» قد تأثر بهذه الموجة الجديدة في أساليب الدعاية لدى شركات إنتاج الكاسيت فقرر أن يتبع ذات الأسلوب طالباً من جمهور المتشوقين لمتابعة وسماع بن لادن الانتظار حتى قبيل العيد ليلتقوا به من جديد معلناً عن حدث كبير من أعماله، لو صح حدوثه — لا قدر الله — فإنه لن يخرج بالتأكيد عن إضافة أرقام جديدة في خانة الضحايا الأبرياء لأعمال الإرهاب التي فاخر بها المسؤول الإعلامي للمؤسسة «سحاب» عندما أشار إلى أن بث الأشرطة الأخيرة لمنفذي التفجيرات التي استهدفت حي الحيا في الرياض هو دليل كاف من «القاعدة» على مسؤوليتها عن تلك التفجيرات.

لم يستوقفني فقط أسلوب الدعاية للألبوم القادم — عفواً — للشريط القادم لأسامة بن لادن، ولكن ما استوقفني حقاً هو ذلك الأسلوب الذي أكد فيه المسؤول الإعلامي بنبرة لا تخلو من التحذير بأن المؤسسة — أي سحاب — سوف تقطع علاقتها بقناة «الجزيرة» إذا امتنعت الأخيرة عن بث أي شريط لها، مكرراً «القناة ملزمة بنشر أي شريط نقوم بإرساله إليها»، وأنا هنا

أطرح السؤال، الذي أعتقد في أهميته، حول حدود الالتزام الواجبة من أي وسيلة إعلامية تجاه مصادرها، وهل من حق المصادر أن تفرض على الوسيلة الإعلامية أسلوباً معيناً في بث المعلومة التي يخصها بها حتى لو كانت انفراداً؟ وماهي المعايير التي ينبغي للوسيلة الإعلامية - وهي هنا قناة الجزيرة - التي على أساسها توافق بلا قيد أو شرط على بث كل ما تنتجه مؤسسة «سحاب» لنجمها اسامة بن لادن؟ وهل في المسألة علاقة بقضية الاحتكار التي بدأت تسود الأوساط الفنية والعربية، ويبدو أنها بدأت تتسلل إلى الأوساط السياسية والإرهابية أيضاً؟.. لست أميل بطبعي إلى نظريات المؤامرة، ولا أعتبرها حاضرة هنا، ولكن أظن أن كل التساؤلات السابقة تقع في إطار المشروع من الأسئلة.

جميعنا في انتظار الشريط الجديد لبن لادن، ولن أحزن لو لم يصدر، وسوف أكون أكثر سعادة لو صدر وهو يحمل على لسانه تجريم كل ما حدث بيده أو بأيدي رفاقه وتابعيه، وندم على ما فات، وأعلن عن اكتشاف مدى الخطأ والجرم الذي تسبب ويتسبب فيه، والذي يدفع ثمنه الأبرياء، وكل المسلمين والعرب في كل مكان. أتمنى أن يكون شريط مراجعة، وله في موقف الجماعة الإسلامية المصرية التي راجعت مواقفها أخيراً مثلاً جديراً بأن ينظر إليه بعين الاعتبار، هي آمنيات لا أظن أنها سوف ترى الواقع.

* * * *

(٢)

الدعاء لـ (بن لادن) في نادي الجزيرة

يوم ١١ سبتمبر ١٩٧٣ على أبواب القصر الجمهوري في تشيلي سقط سلفادور الليندي قتيلاً وهو يقاوم الانقلاب الذي دبرته ضده المخابرات المركزية الأميركية، وكان الليندي الرئيس المنتخب ديمقراطياً من شعب تشيلي قبلها بسنوات ثلاثة، ولكن فيما يبدو فإن اتجاه الليندي لتنفيذ برنامج لتأميم الشركات وفي مقدمتها شركات إنتاج النحاس والبنوك الكبرى — وكلها كانت أميركية رأس المال — هذه الخطة لم تكن مقبولة من إدارة الرئيس الأميركي نيكسون وقتها، فخططت ضده الانقلاب الذي أسفر عن مقتل الليندي واعداد ٣٠ ألفاً واعتقال مائة ألف آخرين على يد الجنرال الدموي أوجستينو بينوشيه — الذي لا أعلم إن كانت أميركا تفخر بأنه صناعة أميركية أم لا — وحكم البلاد بالحديد والنار لمدة ١٧ عاماً. كان هذا يوم ١١ سبتمبر، أو سبتمبر الحبيث على حد التعبير الأميركي.

في الأيام الماضية خيمت على العالم كله ذكرى الحادي عشر من سبتمبر الحديث، الذي هو فيما اعتقد ابن شرعي — أو غير شرعي — لممارسات ١١ سبتمبر من ثلاثين عاماً، وسوف يظل هذا اليوم — الذي أسقط من الذاكرة وغيره من التواريخ — علامة فارقة في تاريخ العالم الحديث، يسميها الأميركيون اليوم الأسود، ويسميه بن لادن وتابعه الظواهري — أو العكس — يوم غزوتي واشنطن ونيويورك.

وأعتبره — وأظن أن كثيرين الآن معي — بأنه يوم الخسارة الأكبر للعرب والمسلمين، بل للعالم كله عدا الولايات المتحدة، حسابات المكسب والخسارة محسومة، الخاسرون معروفون والأكبر بين هؤلاء الخاسرين لسنا في حاجة لنبتعد كثيراً لنحدددهم، يكفيننا الوقوف أما مرآة الحادث.

ضرب البرجين — أو العمارتين على اعتبار العديدين — سبب حالة من الارتياح النفسي والشماتة النسبية استمرت لأيام أو دقائق لدى العديد من الناس في مختلف أنحاء الأرض، لكنها كانت وقتية وانتهت لدى الغالبية عندما أدركوا حجم المصائب، وتحيلوا رد الفعل القادم، ولعل هذا الإحساس كان نتيجة لمثل ما حدث يوم ١١ سبتمبر عام ٧٣، والممارسات الأميركية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حافلة بسجل كفيل بخلق حالة من الارتياح والحذر والكره أحياناً لممارسات الإدارات الأميركية المتعاقبة، وليس الأميركيين كأشخاص أو ثقافة.

هذه الحالة من التشفي استمرت لدى البعض نتيجة الإحساس بالقهر والامتهان، وعدم القدرة على رؤية الآثار الناجمة عما حدث، وكتيجة لهذا اكتسب بن لادن شعبية لدى بسطاء الناس، باعتباره من يواجه الغول الأميركي، هذه الحالة التي سادت عقب الأحداث امتدت إلى طبقات اجتماعية متعددة، ولا أنسى ذلك اليوم بعد سقوط البرجين بأسابيع في نادي الجزيرة — الذي يخلو للبعض تسميته بنادي الارستقراطية المصرية — عندما استمعت من فتاة ترتدي شورطاً تقول إنها تدعو لبن لادن كل صلاة فجر أن ينصره الله على الأميركيين.. وقتها من كان يناقش عكس هذا الاتجاه يرحم بالجهل والوقوع في أسر الغرب وثقافته وسياسته وأمواله في بعض الاتهامات، كل من حاول وقتها أن يبين آثار وخطأ ما حدث كان هذا نصيبه.

الآن، و بعد مرور أكثر من عامين على تدمير البرجين، وأكثر من ثلاثين عاماً على اسقاط نظام حكم ديمقراطي تعارضت مصالحه مع مصالح الولايات المتحدة الاميركية، أظن أنه حري بالأطراف جميعاً أن تقف، وأن تعيد النظر فيما حدث ولماذا حدث، وهل هو مرشح للحدوث مرة أخرى.. أدين بن لادن وتابعه — أو العكس — أصحاب غزوتي واشنطن ونيويورك اللذين شاهدناهما يسيران بين جبال لا نعرف أين هي ولا لماذا هي مخضرة، يحملان سلاحاً يتكآن عليه ويفاخران بما حدث، ولايباليان بما يدفعه العالم كله من جراء ما فعلاه. وفي ذات الوقت أدين ما حدث منذ ثلاثين عاماً على يد إدارة أميركية — كمثلها من كل الإدارات الأميركية — لم تر إلا مصالحها فما كان منها إلا أن أجهزت على أحلام شعوب وإرادتها، وهي دائماً ترفع لافتة الديمقراطية حتى وهي تجهز عليها.

* * * *

رقبة من؟

ينتاب العديد من الدول العربية هذه الايام مزيج من القلق والذعر والرغبة في تبرئة ساحاتها امام المجتمع الدولي، أو لأكن أكثر دقة امام الفاعل الاكبر — والاوحد احيانا — في المجتمع الدولي وهو الطرف الأمريكي. بدأت هذه الحالة منذ الحادي عشر من سبتمبر وتأصلت وتأكدت منذ غزو العراق على يد الفاعل الدولي.

انتابت الولايات المتحدة الأمريكية حالة دفعتها إلى البحث يمينا ويسارا وفوقا وتحتا عن كل ما له علاقة بما اعتقدته إرهابا او مصدرا للإرهاب. وفي إطار هذا البحث الجنون طالت منظمات واشخاصا ودولا، ووجدت العديد من هذه الدول نفسها امام تهمة بشكل مباشر او مرشحة للاتهام بانها اما دولة ارهابية او داعمة للإرهاب أو مصدرة له أو حاضنة لعناصره، او منبت له. وبالطبع كان نصيب الدول العربية التي تقع تحت اي من هذه العناوين كبيرا، وتناالت الاتهامات وتنوعت، وبالتالي تباينت ردود افعال هذه الدول، وان توحدت جميعها، إن سرا أو علنا، في اتجاه محاولات إثبات البرئة من هذه الاتهامات، واستخدمت في ذلك أساليب متنوعة ابتداء من الإدانة، وحتى فتح الأبواب بلا ضوابط ولا حدود للطرف العالمي الفاعل وأقصد امريكا، لتفعل ما تشاء داخل حدود هذه الدول. الخطأ الكبير الذي تقع فيه بعض من هذه الدول هو أنه في سبيلها لتبرئة نفسها تحاول ان تلقي بالتهمة على دول أخرى، واتخذت بعض الدول من هذه الأجواء وهذا المناخ وسيلة للتقرب من الطرف الأمريكي لإثبات حسن النية و«الصداقة» وذلك بالإيجاء او الاشارة إلى تورط أطراف عربية أخرى في مستنقع الإرهاب بالتمويل أو

التدريب أو الاحتضان. وفي المقابل نزعت الدول الأخرى إلى دفع هذه الاتهامات عنها بالتأكيد على أن جذور هذا التطرف لا تأتي من داخلها وإنما من دول «شقيقة» لها.

ما يحدث الآن هو تعبير عن هذه الفوضى التي تحكم السلوك العربي العام، فليس الحل في تبادل الاتهامات او دفعها بعيدا إلى الآخر، ولكن الحل يكمن اولا في شجاعة الاعتراف بوجود الخلل. ثم البحث مجتمعين عن أسبابه من أجل إصلاحه لا من أجل أن نعلق الجرس في رقبة أي طرف.

جميعنا يعلم جيدا إن نشأة ونمو هذه التيارات المتطرفة التي اختار بعضها الإرهاب وسيلة، إنما هما نتيجة لظروف ثقافية وسياسية واجتماعية مختلفة، كلنا يمتلك جزءا من هذه الظروف، وجميعنا مسؤول عن نمو هذه الظاهرة، وهو نمو يتحمل الفاعل الاساسي والوحيد أحيانا - أقصد أمريكا - نصيبا لا بأس به من مسؤولية نشأته ونموه، والذاكرة يمكنها ان تستحضر تلك الأيام التي دفع فيها شباب العرب للذهاب إلى أفغانستان بدعم رسمي، وتحويل أهلي ورسمي، وترحيب وتنسيق أمريكي. جميعنا يستطيع ان يتذكر دون مجهود أن أطرافا عديدة عربية رسمية وأهلية وأطرافا دولية ومنظمات ودولا ومؤسسات مالية رعت ودعمت هذه التيارات. والنظر في اي من القضايا الخاصة بهذه الجماعات سوف يوضح صدق هذا. لكن الحل لن يكون بتبادل الاتهامات، او بدفع الكرة بعيدا، أو البحث عن رقبة الآخر لنعلق الجرس فيها، وخطب الود الامريكي على حساب «الأشقاء» و«الجيران» لن يساهم الا في تعجيز طالب الود و«أشقائه» و«جيرانه» والجرس في هذه الحالة سوف يكسر كل الرقاب.